الأمم المتحدة

S/2009/484

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن لتقديم بيانات خطية إلى القمة في ما يتصل بمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين، المقرر عقدها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أكون ممتنة لو تفضلتم، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، بتعميم البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) ماريا لويزا **ريبيرو فيوتي**
السفيرة
الممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة

240909 240909 09-52297 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

بيان خطي مقدم من البرازيل إلى قمة مجلس الأمن المعقودة في ما يتصل بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

إن هذه المبادرة المتخذة في الوقت المناسب والداعية إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تحمل معها أملا متجددا في تعزيز الزخم الإيجابي الراهن نحو المضي في خطة نزع السلاح وعدم الانتشار. فالعلاقة الواضحة والتي لا تنفصم بين نزع السلاح وعدم الانتشار جعلتهما موضوعين متآزرين. وخير ضمانة من انتشار الأسلحة النووية هي نزع السلاح النووي.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ولن يكون بالإمكان التغلب على التحديات المتبقية التي تحول دون إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، إلا من خلال التزام يُتعهد به على أعلى مستوى. فمنذ نهاية الحرب الباردة شهدت الترسانات النووية عمليات خفض كبيرة، إلا أن إزالتها بصورة تامة – وهو ما التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية وتعهدت بتحقيقه بشكل لا لبس فيه – لا تزال بعيدة المنال.

وبغية تحقيق نتائج مجدية ودائمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ترى البرازيل أنه لا بد من تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات النابعة منها، بما فيها الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمري الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، تنفيذا تاما. كما أن تحقيق هذه النتائج هو أيضا رهن إحراز تقدم متوازن في ”أركان“ المعاهدة الثلاثة أي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأي إخلال في هذا التوازن سيعرّض في نهاية المطاف شرعية المعاهدة وفعاليتها، ويقوض تاليا نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

لذا يجب القيام بخطوات لا رجعة فيها على الطريق المؤدية إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن شأن إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أن يشكل عاملا رئيسيا في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وترحب البرازيل بمؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المنعقد في هذا الأسبوع، وكذلك بالتزام بعض الدول بالسعي إلى التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها. وفي انتظار بدء سريان المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية.

كما يشكل استئناف المفاوضات الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح خطوة أساسية أخرى. فبعد استمرار الاصطدام بطريق مسدود لنحو اثنتي عشرة سنة، اعتُمد برنامج عمل في عام ٢٠٠٩. ويجب على دورة العام المقبل ألا تعود إلى المربع الأول بل أن تشرع في المفاوضات فورا، على أساس برنامج العمل، بشأن قضايا من قبيل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. كما يجب بدء المناقشات الموضوعية بشأن نزع السلاح النووي.

ويشكل أيضا توسيع مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليشمل مناطق أخرى من العالم، على نحوٍ يُتفق عليه بحريّة بين دول المنطقة المعنية، مساهمة إيجابية في الجهود المبذولة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. والبرازيل، بوصفها عضوا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، مقتنعة بأهمية هذا النهج وفائدته.

وتحيط البرازيل علما بمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة لينظر فيه مجلس الأمن (S/2009/473)، وهي تسلِّم بإسهامه الإيجابي في التركيز بقدر أكبر على قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. بيد أننا نعتقد أن من شأن التأكيد بشكل أكثر حزما على الالتزام بإزالة الأسلحة النووية بالكامل، وسلوك طريق واضح لا رجعة فيه نحو تحقيق هذا الهدف، أن يعكسا بصورة أفضل تطلعات السواد الأعظم من البشر.

ولدى معالجة القضايا النووية يجب على مجلس الأمن أن يضع في اعتباره مسؤوليته الأساسية في مجال السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن اتباع نهج متوازن في القضايا النووية إلا عندما تحظى الحقوق والالتزامات بأهمية متساوية. وقد برهنت التكنولوجيا النووية أنها أداة هامة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام، وبهذا المعنى، ينبغي عدم تقييد الحق في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي.